مفهوم الحرية في تصور الحركة الديمقراطية الأشورية

الجزء الاول

هرمز طيرو

يواجه الباحث والقارىء المثقف ثلاث حقائق اساسية عند محاولته البحث في سيره التحليلي وتنقله النقدي في محاولته لفهم الحرية. وفي اعتقادي إن اغفال أي من هذه الحقائق الثلاثة يخلق نوعا من الشك والأرتباك ما يولد لديه عدم الوضوح في الرؤية بالإضافة إلى الإفتقار في الوعي الذي يعالج هذا الموضوع، وستكون هذه الحقائق المدرجة أدناه نقطة الأنطلاق لمقالنا هذا.

الحقيقة الأولى: تكشف عن ديالكتيكية حادة تصل إلى الحدية بين المفاهيم الثقافية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية، في تحديد مفهوم الرؤية للحرية سواء كان ذلك على المستوى العلمي "التطبيقي" أو على المستوى "النظري".

الحقيقة الثانية: تشير إلى أنه من خلال قراءة تاريخ الحرية مع رصد التطور في مفهوم الحرية قد يكشفان لنا عن الأختلافات او الأنفراجات التي انتشرت على مساحة "التاريخ" و "التطور" والتي بموجبها تؤشر حدود ما يسمى "مسألة حرية الأنسان" هذه المشكلة التي انطلقت مع ظهور المجتمعات الأنسانية.

الحقيقة الثالثة: ترسم لنا رؤى وأبعادا في ساحات واسعة أخذت تتشق بمعالجة هذه المفاهيم تحت مظلة "الفكر السياسي" التي ضربت جذورها بعمق في عمق التاريخ البشري الموغلة في القدم. بالتأكيد فإن لهذه التنوعية والتعددية في المعاني والدلالات في مفهوم الحرية اسباب اخرى إضافة إلى الأسباب المذكورة في الحقائق الثلاثة اعلاه، التي تكشف عن توافق وتلاحم مفهوم الحرية مع شبكة المفاهيم الفكرية والفلسفية التي سادت في المجتمعات البشرية وعلى مر العصور، وقد حملت هذه الرؤى والأفكار والمفاهيم ومنها "مفهوم الحرية" خصائص وأفكار تلك المجتمعات. وفي ضوء هذا التحليل نقول: أن مفهوم الحرية قطع شوطا طويلا خلال العصور الماضية، فحمل تعددا أو تنوعا كأي حالة اجتماعية تقطع مسارا تاريخياً من أجل الدخول إلى دوائر الزمن الراهن الذي نعيش ونتحرك تحت ظله. كنا نرى أن الحرية رغم إنها حققت نجاحات باهرة للبشرية على مختلف الصعد، كانت في الماضي وما زالت مطلباً بشرياً ملحاً، لذا ينتظر من مفكري ومنظري الحركة الديمقراطية الأشورية الكثير من المعالجات الثورية العلمية التي سوف تسعى لانطلاق عقل الإنسان الكلدوأشوري وتحقق له استقلالا فكريا وروحيا جمعيا وتساهم في خلق وتأسيس مجتمع انساني يبتعد عن الأنتهازية والذيلية والمحسوبية والطائفية والعشائرية.

الرؤية المعتمدة في المقال أن الرؤية التي أعتمدناها في المقال واستندنا إليها هي رؤية قومية بالدرجة الأولى، وقد أفرزها فهمنا وقراءتنا لأيديولوجية الحركة – زوعا التي اوصلتنا إلى أن نقول: أن الحرية في فكر الحركة لا يجوز الأستغناء عنها، وهي ليست حالة طارئة في حياة شعبنا وأمتنا، بل أن الحرية تدخل في تشكيل ماهية الأنسان لتكشف لنا معنى الحياة، الحياة بمفهوم الأصالة والتجديد والتغيير. لذا فإن الحركة الديمقراطية الأشورية تعتقد بأن الحرية ليست رؤية اطلاقية، بل هي حالة مشروطة بالظروف التي تمر بها الأمة. فالحرية في تجارب الأمم المضطهدة "ومنها أمتنا الكلدوأشورية" تكون غيرها في حالة الأمم غير المضطهدة، وانطلاقاً من هذا المفهوم فأن الحرية في الحالة الأولى تأخذ الصيغة الشمولية وتسير في اتجاهين لا يمكن القبول بهما وهي:

1 – الحرية بوجهها الليبرالي والذي يعني حرية الكلام فقط.

2 – الحرية بمفهوم الماركسي اللينيني الذي يحصرها هو الآخر في الجانب المادي فقط.

إذن أن قراءتنا لفكر الحركة – زوعا في ضوء الفهم المشروط بظروف الواقع تقول: أن الحرية لا تتجزأ وحريتنا لها خصوصية خاصة، لأن التجارب التي مرت على شعبنا وأمتنا تحدد لنا مجرى النضال من أجل الحرية فالأسباب التي حركت أمتنا في حكاري وأورميا وسلامس وطور عابدين وسميل" على الطغيان الديني والمذهبي هي التي حركت كذلك الرواد الأوائل "المؤسسين" للحركة الديمقراطية الأشورية ضد الإستبداد القومي والوطني، لأن الواقع الذي كان يحركنا على الطغيان الديني والمذهبي في الماضي هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضا بالاستبداد الوطني والتهميش القومي. كل هذا يجرنا إلى بلوغ الحقيقة التي تقول: أن العقل الفلسفي والفكر السياسي الأوروبي قد أفرز نمطين من الفكر الأيديولوجي في فهم الحرية في القرنين الثامن والتاسع عشر وهما:

1 – النمط البرجوازي "الليبرالي"

2 – النمط الماركسي "الأشتراكي العلمي" وكلا النمطين كانا يركزان في الجانب الايديولوجي على حرية الانسان، وقد تبين لنا من خلال الشبكة الفكرية لكليهما بأن هنالك تقاطعا في الفكر والرؤيه بين الأثنين، وهذا التقاطع يعود بالأساس إلى الأسس الفلسفية التي اتخذها كل نمط كحجر زاوية في توقفه الفكري وأخذ يتحرك لاحقا فيها ومنها وعلى جميع المستويات النظرية والايديولوجية. وقبل نهاية العقد السابع من القرن العشرين المنصرم جاءت ولادة الإيديولوجية الكلدوأشورية الواقعية، إيديولوجية الحركة الديمقراطية الأشورية لترسم لنا جميعا خارطة الطريق الخاصة بالأمة وتحدد حدود موقفها تجاه الأنسان "النضال، الثقافة، المجتمع، الطبيعة" مع تبني مشروع علمي متطور ومستوعب ديالكتيكية علاقة الانسان بالنضال والثقافة وعلاقة الانسان بالمجتمع والطبيعة، بهذا المشروع وهذه الرؤية وهذا النهج وما يميز الأنسان الكلدوأشوري من الواقعية وتاريخ حافل من الخصوصية، أمتلكت الحركة الديمقراطية الأشورية شرعية التميز في أيديولوجيتها ونظرتها للأنسان عن كافة الأيديولوجيات السابقة التي ظهرت في مجتمعنا، فالأنسان تكوين مركب "أجتماعي – تاريخي" وأيديولوجية الحركة – زوعا تؤكد على نمو هذا التكوين المركب بأتجاهاته العديدة والمتنوعة التي لا تتعارض مع مسيرة الأمة، بل وتدعو لتطورها إلى درجات عالية بحيث تغذي مجرى الأمة بطاقات بشرية جديدة، وتساعد الأمة في انطلاقها من الجديد لغرض تجديد هويتها الحضارية، وهذا يكشف لنا صيرورة العملية الجدلية التي وضعتها الحركة الديمقراطية الأشورية بين الخاص والعام في رسم حدود الفهم لحرية الانسان الكلدوأشوري. ومن هنا نستنتج، بأن الحركة الديمقراطية الأشورية في هذا الفهم لحدود الحرية ضمن "صيرورة العملية الجدلية" قد وضعت ابعادا لرؤية جديدة تجاوزت:

اولا: الفهم الليبرالي الذي يركز على "الانسان كفرد" ويهمل "الانسان كجزء من المجتمع".

ثانيا: الفهم الماركسي الذي يهتم بالمجتمع ويهمل الفرد. عليه فإن الصيغة الديالكتيكية التي وضعتها الحركة – زوعا والتي تتجاوز فيها الفكر "الليبرالي والماركسي" هي ليست صيغة منطقية فقط بل صيغة نظرية وعلمية، بمعنى أن البشرية لابد أن تمر بمرحلة تسمح لفكرة الحرية أن تتحقق بوجود التوازن المتصاعد في المجتمعات التي يقترن فيها التحرر القومي بالتحرر الوطني متجاوزا بذلك النظريتين المثالية والمادية.

سنحاول في هذه الحلقة والحلقة القادمة بعرض وتحليل مظاهر الحرية وسوف نركز على الفهم الليبرالي للحرية الذي يؤكد على حرية الفرد فقط "حرية ناقصة" والفهم الماركسي الذي يدعو إلى الحرية في المساواة الطبقية "حرية ناقصة" مع عرض نقدي لهما في ضوء رؤية وفهم الحركة الديمقراطية الأشورية للحرية.

أن الفكرة الرئيسية التي تميز الليبرالية عن النزعات الحرية الأخرى، بأنه مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميادين:

الأول: الميدان السياسي، حيث يأخذ مفهوم الحرية أتجاها نحو تلبية حاجات الفرد لأن السلطات الثلاثة "التشريعية والتنفيذية والقضائية" لا يمكن أن تكون الغاية، بل أن هذه السلطات هي مجرد وسائل تهدف جميعها إلى تحقيق أزدهار الفرد والأعتراف بحقوقه المكفولة وذلك من أجل قيام المجتمع الحر، وخير من عبر عن هذا المفهوم الجديد للحرية هي فلسفة جون لوك ١٦٣٢ – ١٧٠٤ وأعلان حقوق الأنسان والمواطن الفرنسي، والدستور الأمريكي.

الثاني: الميدان الأقتصادي، أثبت الواقع أن الليبرالية الأقتصادية تقترن دوما بالليبرالية السياسية التي ولدت في القرن الثامن عشر على يد كل من "آدم سميث ١٧٢٣ – ١٧٩٠" و "مالتوس" ثم تطورت على أيدي نخبة من الأقتصاديين امثال "جون ستيوارت" و "جان باتيست" وتلك أثر التطورات الكبيرة التي حدثت في اوربا اثناء الثورة الصناعية، وقد تبنت الليبرالية الأقتصادية على:

1 – أن عدم المساواة الأجتماعية هي عملية حتمية وضرورية وطبيعية.

2 – أن البطالة ليست إلا حالة ميكانيكية تختفي عندما يتحقق التوازن الأجتماعي. جان الثالث: الميدان الأجتماعي، لقد بحثت الليبرالية الأجتماعية على أساس واضح وذلك ضمن النظرية الفلسفية لليبرالية عن المجتمع التي تقول: أن الأساس الذي يبنى عليه المجتمع المستقر هو "الانسان" وتترتب على ذلك نتائج متعددة أهمها:

1 – اعتبار الفرد حجر الزاوية في الفكر والنظام.

2 – أن الفرد هو اسمى من المجتمع وأسبق منه، لذا نادى مفكرو الليبرالية بأن المجتمع قد صنعه الانسان ولم يصنع الانسان من أجل المجتمع. وهذه الرؤية قد حتمت على أن الفرد يعد غاية في ذاته وليس وسيلة، وقد عبر الفيلسوف ايمانوئيل كانت ١٧٢٤ – ١٨٠٤ عن هذا المعنى في أقوى صورة فهما عدا القانون الأساسي للسلوك البشري حيث يقول: يجب أن تتصرف في كل حالة في معاملتك للأنسانية على أنها غاية في ذاتها وليس على أساس أنها وسيلة ابدا. وينبغي الإشارة هنا إلى أن القانون الطبيعي بمعنى "الحق الطبيعي" تعني من الناحية العلمية "النصوص التشريعية" التي تعرض لحكام شريعة ما تسمو على البشر وعلى القوانين الوضعية وبمرور الوقت تنمو هذه القوانين في العقل البشري وتخضعه بعد ذلك لإرادتها في كل مكان وزمان، وهذه بحد ذاتها فكرة قديمة ظهرت مع ظهور المجتمعات الأنسانية ومرت بمراحل تاريخية وتطورت بتطور تلك المراحل من الناحيتين الفكرية والأجتماعية. فبعد أن كانت وثنية في العصور القديمة وبشر بها فلاسفة اليونان والرومان، والمسيحية في القرون الوسطى حيث أعتنقها فلاسفة الكنيسة، واصبحت علمانية بعد نهاية العصور المظلمة وما زالت حتى اليوم، حيث شكلت هذه المرحلة مرجعية فكرية للبرجوازية في مكافحة الأقطاع والكنيسة والملكية وذلك في القرنين السابع والثامن عشر ومن أبرز منظريها هما:

1 – جروسيوس "مفكر هولندي" وهو أول من دعى بمذهب "القانون الطبيعي" والشتهرت فلسفته بأسم "مدرسة قانون الطبيعة والبشر" حيث يقول: بأن القانون الطبيعي هو ما يتفق مع العقل البشري وينطبق على الطبيعة البشرية. وكانت تعتبر هذه الأفكار تطوراً نوعياً وطفرة جوهرية في تعزيز وتعميق وعي الجماهير إلى العلاقة ما بين الفرد والحكم، بالإضافة إلى الدور الإيجابي في دفع عملية الصراع وتوجيهه لصالح الثورة على الافكار والقيم الكنسية والأقطاعية والعبودية التي كانت سائدة في تلك الوقت، وقد اصبحت هذه الأفكار نقطة انطلاق في كتابات فلاسفة الثورة الفرنسية ونشأت بعد ذلك "مدرسة القانون الطبيعي" التي ذهبت إلى القول:

أ – أن القانون ما هو إلا تعبير خالص عن العقل فقط.

ب – أن حرية الأنسان تتطلب تحرير عقليته من كافة القيم الخرافية التي لا يقبلها العقل البشري في تطوره نحو بناء قوانين ومؤسسات المجتمع العليا. ومن هذه الأسس التي نادت بها مدرسة القانون الطبيعي إنطلقت نظرية الحقوق الفردية والتي كانت واضحا في فكر وفلسفة رجال الثورة الفرنسيين عندما تضمنت المادة "٢" من لائحة حقوق الأنسان والمواطن الفرنسي " إن الغاية من كل مجتمع سياسي إنما هي المحافظة على حقوق الأنسان الطبيعية الأولية.

2 – جان لوك: فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي أنكليزي وقد اعتبر "الحياة – الحرية – الملكية" حقوق أزلية لا يمكن التنازل عنها، لأنها من الخصائص الأساسية للأنسان وهي ملزمة للمجتمع والحكومة. وأذا حاولت أي حكومة أن تتعامل مع الشعب بطريقة أستبدادية وأن تتطاول على حريته وثروته، فإن جان لوك كان يعطي المبرر للشعب أن يسقط الحكومة المستبدة وأن يقوم حكومة جديدة حتى ولو كان عن طريق الثورة، وإما ألهمت الثورة الأمريكية "١٧٧٦" تبنت في اعلانها افكار لوك "اعلان الإستقلال" لأنها ساهمت في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا أراءه وقرروا تنفيذها، ومن اشهر عباراته الفلسفية "الأفكار الجديدة هي موقع شك دائما.. وتتم مقاومتها غالبـاً .. لسبب انها لم تصبح شائعة بعد".

لكن الليبرالية واجهت مشكلة تعتبر من أعقد المشكلات التي واجهتها، وهي مشكلة التوفيق بين الفرد والدولة وذلك في صورتها الجديدة استنادا إلى قانون مثالي كالقانون الطبيعي. وقد رأى قسم من الفلاسفة والمفكرين الليبراليين بأنه يمكن اجراء التوافق بين الفرد والمجتمع في حال العمل ضمن المبادىء ادناه: اولا : العمل بنظام طبيعي يضم الفرد والدولة.

ثانيا : الأقرار بأن الأفراد يملكون نطاقاً واسعا من الحقوق وعلى الدولة العمل على المحافظة عليها، لأن هذه الحقوق هي كامنة في الطبيعة البشرية ولا يجوز للدولة من إنتهاكها أو المساس بها مطلقا. ثالثا : ضرورة قيام الحكومة بحماية المجتمع، شرط أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ – أن تكون الحكومة غير شخصية.

ب – أن تكون الحكومة غير متحكمة.

ج – أن تعلن الحكومة بأن القانون وحده هو الذي تتوفر فيه هذه الخصائص. وهنا ينبغي أن نسجل حقيقة مهمة نظراً لأهميتها بالنسبة لموضوعنا عموما وهي أن الليبرالية لم تعلق فكرة "الحرية" البعيدة عن أي قيد لأنها في ذلك تدخل في مرحلة الفوضى التي تؤدي في النهاية إلى فرض الأقوى على الضعيف، وإنما أعتنقوا "الليبراليون" الحرية المسؤولة التي تعترف وتتعامل مع القيم الموضوعية التي هي نتاج العقل من الطبيعة البشرية أو بتعبير آخر "طبيعة الأشياء". وقد عبرت الليبرالية عن هذه الصورة عندما تبنت الحرية "في ظل القانون" لأن القانون هو وحده الذي يحمي الحرية، وتعني الليبرالية بذلك" أن الفرد لا يجوز أن يخضع إلا لسلطة غير شخصية موضوعية ودائمة، فهو لا يمكن أن يخضع لإرادة فرد آخر أو لسلطة أستبدادية، وإنما يخضع الفرد لسلطة وحيدة هي سلطة غير الشخصية للقانون.

وقد عبر "فولتير" ١٦٤٤ – ١٧٧٨ عن هذه الصورة

في الليبرالية عندما قال: "الحرية توجد حيث يكون الفرد مستقلا من كل شيء ما عدا القانون".

لاهوت السلام يصفع قادة المنطقة

سمير اسطيفو شبلا

لازال الـ تسونامي الشعبي مستمراً وسيبقى الى ان يجتاح معظم دول المنطقة ويصليها جميعا في بيدر خاص ويفرز الحنطة من الزوان، لا تقف امامه مليارات الدولارات! ولا عشرات الفرق العسكرية المدربة! ولا الطائرات السيخوي والميغ! ولا المجنزرات والدبابات الحديثة! فقط الذي يوقف هذا الهيجان الذي قضى على مضاجع الرؤساء جميعا دون استثناء في منطقتنا الشرق اوسطية هو التغيير! ليس القصد تغيير الاشخاص وتبديلهم بل تغيير الانظمة والافكار وطريقة حكم الجماهير! وهذا التغيير لا يأتي بين ليلة وضحاها، بل يحتاج الى مرحلة كاملة من البناء ونكران الذات والقفز فوق كل مصلحة حزبية او شخصية او فكرية او قومية، فقط هي نقاوة الوطنية التي تحدد المسار، عن طريق الحوار والحوار الثقافي البناء، وما تظاهر المليونية الا نقطة البداية وتهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لهذا التغيير! من هنا تبدأ مرحلة تاريخية جديدة وجوب قراءتها بدقة من قبل القوى والشخصيات المحبة للسلام وجماعات حقوق الانسان والمجتمع المدني والقوى المناهضة للدكتاتورية السياسية والدينية خاصة، الا حذار ثم حذار ثم حذار من سرقة جهودكم ايها الشرفاء في كل مكان، الطوبة الان تحتاج الى قيادة ناضجة ومسؤولة تجاه شعبها ووطنها، وهنا وجوب ان تظهر جماعة التوجه الديمقراطي ليساهموا بشكل كبير واساسي في البناء الجديد! لان الفرصة لاتتكرر مثلها مرة اخرى!!!

هنا لامكان للتوفيقية وتوزيع المناصب وكاننا نوزع الحصص التموينية او نقسم المقسوم، لان هذه التجربة المريرة قد فشلت فشلا ذريعا امام التراضي والتوفيقية المذهبية والطائفية، ودليلنا هو حكومة العراق الحالية التي لاتتكلم عن الامن والامان بل تتعدى بمرور اكثر من سنة على الانتخابات ولم تحسم تشكيل الوزارات السيادية بين هذا لك وهذا لي! الله يكون في عونكم ايها المسؤولين في ظل هذه الظروف، ولكن لا تنسوا ان مصير الشعب والوطن وكرامتهما ليست للبيع والمحاصصة لانها ليست شركة مساهمة ومتوارثة لاحد لذا يجب التخلص من الاساليب القديمة في الحكم، وقد بدأ الحكام في تطبيق بعض الاصلاحات خوفاً من تغيير اتجاه الرياح من شمالية شرقية ---- الى ---- جنوبية شرقية!! والخوف الاكبر هو من تيار دائري وعاصفة مدارية دائرية تقلع معها الجذور وترى كراسي مرصعة بالذهب والماس تتطاير في جو الحرية وكانها نباتة، لان اساسها كان "مصلحة" شعب في جهة يئن من الفقر! والسادة حساباتهم تكشف بمليارات الدولارات???? الن حان وقت الاجابة على السؤال: من اين لك هذا!! لان الشعب اذا سأل اليوم، لزوم ان يكون هناك جواب قبل طلب مهلة لاكمال الدورة الرئاسية!

اليوم يكون الاتي هو من لايبادر الان وليس غدا في اصلاحات جذرية ولا تنفع الترقيع والالتفاف على خبز وامان وكرامة الشعب، لانه لا نعرف من الاتي??? هذا السؤال يؤرق رؤساءنا الاجلاء وقبل النوم – هذا ان كان هناك نوم العراقي هذه الايام – يفكرون ويقررون في السرير المخملي المريح انه في الصباح الباكر سيقاتلون العسكر واصحاب المليارات في الداخل، ويخابرون جماعتنا وجيراننا لكي يأخذوا الان منهم باجراء اصلاحات لذر الرماد في العيون على الاقل والسبب انهم مرهوبون من تسونامي لا يعرف اتجاهه ومن اين ينطلق! وفي الصباح الباكر يسمعون اصوات وطنية خالصة وجريئة وشجاعة لانها تخلصت من رهبة الحاكم الظالم، ولا تهاب الدم والموت بل تندفع للشهادة في سبيل الخبز والكرامة، وعند طلب مهلة لا يفيد، كون الامر خرج من السيطرة، عندها نجلس ونفكر بالماضي البعيد والقريب ونسأل:اين كان الخطأ؟ والجواب يأتي من ارواح الشهداء والاطفال اليتامى والارامل والفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر وبيوت الشمامة واطفال الشوارع والمخدرات وتأتينا رجفة ورهبة الحقيقة ومن هول الهوة التي تفصلنا عن شعبنا والتي صنعناها بأيادينا وتفكيرنا الضيق ومصالحنا الشخصية والولائية العمياء لمذهبنا وطائفتنا وقومنا وتركنا وطننا جريحاً وشعبنا يئن في قبضة من تغيير الفصول وهو عريان وعطشان وجوعان، ونحن نعيش في بحبوحة وكل يوم اولادنا واطفالنا وجماعتنا في بلد جديد تنتهي في كازينوهات لاس فيغاس واليوم امامنا مثل "الشمامة" وهي نوع من انواع البطيخ الاحمر صغيرة الحجم وهي مدورة تشم رائحتها الطيبة ومذاقها الحلو، وهذه الشمامة كانت بيد رؤسائنا الكرام ومازالت عند القسم منهم، وبما انها مدورة يقول المثل: انها لاتبقى بيد احد الى الابد "يوم عندك وغدا عندهم" واليوم بدأ العد التنازلي للكثيرين لكي يفقدوها مع مذاقها بطريقة استلام وتسليم لانه لم يفلح سلام التراضي والتوفيقية والضحك على الذقون، بل السلام الحقيقي يأتي من لاهوته الاساسي وهو التصالح والتسامح وقبول الاخر بتنوعه وتعدده، وهذا ما تثبته الايام وعلى ارض الواقع في العراق وتونس ومصر، ونعتقد ان الاتي يكون بالجملة وليس بالمفرد لان الحل يكمن في لاهوت السلام الذي سيصفع كثيرين في المستقبل دون رد.

ثورات أم غضب شعبي...؟

اويا اوراها

تقدم شعوب العديد من الدول على القيام بأنتفاضات أو ثورات من أجل أحداث تغييرات جذرية على الاوضاع المتخلفة والهزيلة لتلك حيث تلعب أرادة الشعوب المصرة على التغيير دورا رئيسيا عبر مفكريها الذين بأمكانهم السيطرة على زمام الأمور أو الشارع المنتفض كي لا ينزلق البلد الى هاوية الفوضى وبالتالي بالأمكان أعادة الأوضاع الى حالة الأستقرار والأمن بعد أن حققت الثورة أهدافها المنشودة...

هنالك ثورات ذات مضامين أيدلوجية وفكرية ونهج واضح المعالم لها قيادات ومرجعيات وقاعدة يعول عليها أذا ما أراد لها القيام بعمليات التغيير ولها من القدرة على التحكم بمجريات الأحداث وتنظيم الشارع وتسييره كي لا يؤدي الى الفلتان.. وفي الجانب الآخر حيث يوجد ما يعرف اليوم "بالغضب الشعبي" النابع من الأستياء جراء الظروف الضاغطة والعصيبة المفروضة على الشعب لعقود طويلة والتي أودت به وبشكل مفاجئ لم يكن بالحسبان بأن يتطور الى مرتبة الغليان كونه في الحقيقة مجرد ردة فعل لحالة ما قادته للأنفجار والنزول الى الشوارع، وهذا الجانب حيث يفتقر الى التنظيم والسيطرة كونه لا مرجعية فكرية له كما ويشوب الغموض حيثياته ومجهول النتائج...

أن هذا النوع الأخير الذي وكما يبدو حيث نتلمسه في الشارع العربي اليوم فبرغم مجهولية نهاياته نراه ايضا غير قابل للأنصياع أو الأستماع لأوامر أو نصائح وتوجيهات كائن من يكون خصوصا ضمن المرحلة الراهنة لهذا الغليان الذي ومع طول مدته سيفسح المجال لكل من هب ودب من المتلهفين على أختراق صفوفه كي يزيد الوضع تأزما ومن ثم الأنجرار والزحف صوب الفوضى وغير الاستقرار وعدم الأكتراث بما ستؤول أليه الأمور علما أن أرضية هذا الغضب وكما يبدو قابلة للأستدراج خلف العواطف والتلاعب بمشاعره ووضعه الهستيري الممكن أستغلاله ناهيك عما أحتضنته الشارع المحموم الغاضب من قتلة وسراق وفارين من المعتقلات الذين يمتلكون القدرة على زيادة النار لهيبا، لهذا السبب أونك فان هذا الغضب يمكن تشبيهه بالشخص الذي يطالب بالثأر لا بالذي يثور وليس كما ينوي للبعض أدراجه في خانة الثورات.. أن شبهات الغموض التي تلف هذا الغليان تجعل من الصعب على المتابع لأن يخمن نتائجه أو بالأحرى بالذي سيلتف على الشارع ويسطو على تضحيات الغاضبين ويدير زمام الأمور ليكون مصير هذه النار المزيد من الدماء والثارات والحرمان من أبسط متطلبات العيش والأمان والخدمات كون المشكلة الأساسية لم تكن تكمن كما كنا نتصورها والتي هي" انه بازاحة الدكتاتوريات ستعود المياه الى مجاريها "بل لوجود من هو أتكى من كل ذوي المفاهيم الأيدلوجية والوطنية الحريصة على لم الشعب تحت خيمة القوميات المتآخية التي هي سورها وأصمتها، فذلك هو الذي يطعن التكاتف الوطني في خاصرته عبر هتافاتهم النارية من خلال ما يمتلكونه من مكبرات تذاع عبرها حممهم التي لا طائل من ورائها سوى زرع الفتنة والنزعة الطائفية والمذهبية التي تثقل كاهل المواطن وتجره والوطن نحو هاوية الترهيب والمتاعب والفقر والتفكك ليهدي أعظم خدمة من حيث يدري ولا يدري لأعداء شعبه وبلده...

أن طيلة الفترة التي فاقت الثلاثة أرباع القرن من عمر الحكم العروبي وأحزابهم الشمولية وشعاراتهم الجوفاء التي لا تمت للواقع المرير بصلة أثبتت وبجدارة عن فشلها ولم يكن بامكانهم تحقيق لما كانوا يتغنون به دجلا سوى جلب الويلات والدمار والمجاعات والحرمان والذل والتشريد والتعذيب وتعبئة المعتقلات وتفريغ البلد من العقول التي تعتبر معيار قوة الاوطان...

كل ذلك كان سببا رئيسا لنزع الثقة عنهم ولتعم الفوضى اليوم بعض البلدان العربية والتي ومن المؤكد ستزحف لتشمل بلدانا عربية أخرى، لكن الخوف من الآتي والذي علته" اي علة الخوف" تكمن في مضامين هذه الغليانات غير المنضبطة والتي اشبه بالبراكين التي تدمر كل ماهو جميل وقبيح...

رب سائل يسأل، هل أن التغييرات الجذرية التي حصلت في العراق والتحول الملموس نحو نظام الدولة الأتحادية ذات النهج الديمقراطي البرلماني التعددي وأتباع سياسة العلانية والوضوح مع شعوبها طيلة ما يقارب التسع سنوات من عمر هذا التغيير، يمكن أن يكون له دور أو تأثير على شعوب المنطقة العربية... أنه مجرد سؤال?? وأخيرا أمنياتنا بالفلاح لشعوب هذه الدول العربية المنتفضة غضبا على قساوة حكامها، آملين أن يأتوا بحكماء وقادة ميدانين يؤمنون بوحدة المصير لشعوبها التي عانت الأمرين وهذا لم يتحقق ما لم يخلع الغاضبون لباس الغضب ويرتدون عباءة الثورة الحقيقية، كي لا تكون كبش فداء لذلك الذي ينوي ذر التراب في العيون من أجل تمرير أجنداته المذهبية والطائفية....

عوامل التفجر في العالم العربي*

احمد جويد

تشعر الشعوب العربية في ظل الأنظمة السياسية الحالية بحالة من الهزيمة بكافة أنواعها، العسكرية والأقتصادية والعلمية والثقافية والنفسية، وجميع تلك الهزائم سببها الدكتاتورية والتسلط والاستبداد والتفرد بالحكم، فالحكام العرب يشعرون أنهم ليسوا جزءا من الشعب وبالمقابل فإن الشعب يراهم ليسوا جزءا منه، وإنهم طارئون على هذه الكراسي وليسوا أصحاب حق، لأن جميع الأنظمة العربية وصلت إلى سدة الحكم بطريق غير شرعي ومن دون رغبة شعوبها.

فالبعض من هذه الأنظمة استولى على الحكم عن طريق الانقلابات والبعض الأخر عن طريق التوريث بعد انحسار النفوذ العسكري للدول الغربية في المنطقة العربية، الذي أنتج حكومات ترعى مصالحها الشخصية ومصالح الدول التي تساعدها بالتسلط على شعوبها تحت مسميات مختلفة، كالشيخ والملك والأمير والقائد والزعيم...... الخ.

يرى المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الشيرازي "رحمه الله" في كتابه "لنبدأ من جديد" (إن الذي يعيش في دولة مستبدة يقودها الظلم إلى جحيم الحروب الدامية ـ داخلية وخارجية ـ ويخنق الحريات ويحطم الأقلام والضمائر الحرة ويسجن كل من لا يريد التصفيق له والهتاف بأسمه.. هذا بحاجة إلى تغيير جذري.. فطرح الشعارات التغيرية.. أو دعوات العودة إلى الأصل هي من هذا الباب.. ولا تأتي إلا إذا بلغت الأمور حد الانهيار أو الانفجار.. ولا يأتي التغيير عادة إلا من بيوت المظلومين والمضطهدين أو من بين العلماء والعاملين في سبيل الإصلاح والصلاح..).

الشعوب العربية تشعر إن حكامها هم مجرد عمال لدى الدوائر الغربية، مهمتهم رعاية مصالح تلك الدول مقابل دعم الأخيرة لهم في البقاء على سدة الحكم أطول مدة ممكنة، مع عدم التفات هؤلاء الحكام لمصالح شعوبهم وما يحيط بتلك الشعوب من آفات متعددة كالفقر، التخلف، تفشي الأمية، انتهاك حقوق الإنسان واضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية وغيرها، إضافة إلى ذلك لم تشهد تلك الشعوب أي نصر حققته أنظمتها السياسية لا على المستوى العسكري ولا حتى المستويات الأخرى، وأكبر نصر يمكن أن تتفاخر به تلك الشعوب قد يكون نصرا كرويا على مستوى بطولة قارة!!!

علاوة على ذلك عدم الشعور بالكرامة من قبل المواطن العربي أمام رجال السلطة وأذرعها الأمنية، بينما تنظر الشعوب وعلى مقربة منها إن المواطن الإسرائيلي يحاسب أكبر مسؤول في دولة إسرائيل على ابسط المخالفات للقانون، رغم استهتار قادة إسرائيل وعدم احترامهم للقوانين الدولية وحقوق الإنسان في تعاملهم مع الفلسطينيين والعرب.

هكذا يؤثر شكل وطبيعة الحكم على مشاعر الشعوب، فهي أي "الشعوب العربية" لا ينقصها سوى وجود أنظمة سياسية تؤمن بالديمقراطية والتعددية كي تسير بركب الدول المتقدمة، لأن أساس التقدم الحاصل في الدول هو نتيجة الإيمان بالديمقراطية واحترام الحقوق والحريات السياسية والمدنية وتمتع الأشخاص بأعلى قدر من الحرية والكرامة في بلدانهم، فالاستعمار الغربي أدرك جيداً إن أفضل حل يبقي على حالة التخلف في البلدان العربية والإسلامية بعد نهاية وجوده العسكري، هو تسليط أنظمة دكتاتورية مرتبطة بها وتعيش حالة العزلة عن شعوبها.

لا شك إن حالة من الترقب الكبير تحصل اليوم لدى جميع الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة وفي مقدمتها الدول العربية، وهي تستشعر بشكل كبير حالة الغليان والفوران الشعبي الناتجة من سوء إدارة بلدانها وشعورها بالإحباط الكبير والهزيمة النفسية بسبب حكامها، الأمر الذي يجعل بعض الأنظمة تسرع بإعلان تلبية مطالب شعوبها قبل محاصرتها، فبعض الزعماء العرب لا يحبذ النهايات المأساوية كالتي تعرض لها صدام حينما اسقطته دول التحالف بعد أن أدركت جيدا إن شعبه قد تخلى عنه ويتمنى رحيله بأسرع وقت وبأي ثمن، حتى لو كان ذلك الثمن هو الاحتلال الأجنبي لأرضه، أو كنهاية بن علي وهو مطارد من قبل شعبه الذي يطالب بإحضاره ومحاكمته.

وقد يحدث التفجر الشعبي في أي وقت من الأوقات حتى على الحكومات التي تصل إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات والتداول السلمي للسلطة كما هو الحال في العراق في حال بقاء تردي الوضع الخدمي والفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة دون أن تتخذ الحكومة الإجراءات المطلوبة والكافية للنهوض بالخدمات وتقديم المفسدين إلى العدالة، فأزمة الكهرباء المتردية–على سبيل المثال– أحدثت ثورة في بعض المحافظات الجنوبية ناتجة عن غضب جماهيري تمت مواجهته بالقمع من قبل الأجهزة الأمنية، وهذه المسألة أي – استخدام العنف ضد المتظاهرين وعدم الإصغاء والاستجابة لمطالبهم– قد تولد حالة كبيرة من السخط الشعبي، إذا لم تظهر نتائجه في الصيف القادم مع بقاء مشكلة تردي التيار الكهربائي والبطالة بين صفوف الشباب فقد تظهر في الانتخابات القادمة عن طريق صناديق الانتخابات، علماً إن رئيس الوزراء وعد قبل توليه الحكومة للمرة الثانية بأنه سوف يكون ملجأ الكهرباء أول المنجزات لحكومته.

الشعوب العربية أصبحت اليوم تبحث عن الدولة المدنية التي تحفظ الحقوق لمواطنيها، وقد سئمت من حكم العسكر وتوليه على السلطة، فالإمام الشيرازي وقبل أكثر من عقدين من الزمن أشار إلى مسألة مهمة وهي خطورة تولي العسكر على السلطة والحكم، وبحسب رأيه فإن حكم العسكر هو الخطر الكبير الذي يؤدي إلى هدم كيان الدولة وزعزعة الاستقرار فيها وإنشاء دكتاتوريات متمردة، كما صنع هتلر وستالين وصدام وغيرهم، فيجب أن يكون الجيش إلى جانب الوطن والشعب وليس أداة للقمع بيد السلطة الحاكمة. فالأمم والشعوب ومهما تركت حكامها لفترة من الزمن بدون حساب لابد لها من أن تحاسب هؤلاء الحكام وتنظيمهم مهما طال أمد حكمهم ومهما تكن الجهات الداعمة لهم، ومع تزايد الوعي الشعبي في البلدان العربية وإيمان هذه الشعوب بالحرية والديمقراطية والتطلع للعيش في دولة مدنية يتم تداول السلطة فيها بطريقة سلمية تحفظ لها كافة حقوقها وتصون كرامتها.

إذن لابد للشعوب أن تضغط على الأنظمة الحاكمة لاتخاذ ما يأتي:-

1– سن دساتير واضحة تتضمن كافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية لجميع أفراد الشعب دون استثناء.

2– إنهاء حالة التوريث أو البقاء مدى الحياة في السلطة.

3– السماح لجميع الأحزاب والشخصيات المشاركة في الحياة السياسية، ما عدا الأحزاب أو الجهات التي تؤمن بالعنف كأسلوب في الوصول إلى السلطة.

4– فسح المجال أمام الشباب للمساهمة في البناء السياسي للدولة.

5– الالتزام بفصل السلطات وعدم طغيان السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

6– الحفاظ على مهنية القوات المسلحة وضمان حيادية هذه المؤسسة، وعدم تكريس عملها لخدمة الحكام.

7– إلغاء كافة السجون السرية والإفراج عن جميع المعتقلين على خلفيات سياسية.

8– العمل على تساوي الفرص بين الجميع.

إن احترام التعددية السياسية والتنوع الفكري والاجتماعي وتكريس الحريات وتحقيق الكرامة الأنسانية والحفاظ على التداول السلمي عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، هو الطريق الأفضل للحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة، بعيدا عن خيار الفوضى والعنف والاحتراب الاهلي.

* مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث